الفصل الأول
دور البنية الصرفية في تحديد الوظائف النحوية

المبحث الأول
مفهوم الوظيفة النحوية عند النحاة العرب

اتخذ نحاة العربية في وصف الظاهرة النحويّة وتقعيد قواعدها نظاماً معيناً يكاد يطّرد في معظم مصنفاتهم، وبخاصة المتأخرة منها؛ وهو ما عرف بنظام الأبواب النحويّة؛ فبعد أن ينتهي النحوي من الحديث في الكلام وأقسامه، وبعد أن يصنّف كل قسم منها ينتقل إلى مرحلة وصف التراكيب في العربية، وقوانين نظمها، وتحديد العلاقات بين مفرداتها من حيث الإعراب والرتبة والحذف.. الخ، وتقوم عملية الوصف هذه على إفراد كل وظيفة نحوية بباب خاص يفصّل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة من حيث معناها، وإعرابها، وشروطها الصرفية، وأوضاعها المختلفة من تقديم وتأخير وحذف وتقدير.. الخ، لذلك وُصفَ نحوُ العرب بأنه نحو مفردات، وأن دراساتهم «منطلقة من المفردات وراجعة إليها»[1]، بمعنى أنها أهملت دراسة الوظائف النحويّة ضمن تراكيب كليّة، أو ضمن أطر عامة تبرز فيها العلاقات بين الوظائف بصورة تتحدد فيها الأسس التي يقوم عليها النظام النحوي في العربية.

كما أنها أهملت دراسة الجملة؛ فقد تقيّدوا في دراستها «بمدى قدرتها على تعويض المفرد فانتهوا إلى تصنيف الجمل إلى نوعين: ما له طاقة يعوّض بها المفرد فيكون له محلٌ من الإعراب، وبالتالي يندرج ضمن البناء الوظائفي لتركيب الكلام، وما ليس له تلك الطاقة فلا يكون له محلٌ من الإعراب وبالتالي يعجز عن أداء دور وظائفي في الكلام»[2].

والحقيقة أن منهج النحاة العرب في وصف الظاهرة النحويّة لم يقصد إلى إهمال الجملة، ووضعها في مرتبة ثانويّة مقارنة بالمفردات، وإن كان هذا هو ظاهر الأمر؛ لأن النحاة اعتمدوا في

---

(١) عبدالسلام المسدّي. وعبدالهادي الطرابلسي.. الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيّات الوصفيّة ١٤٢. الدار العربية للكتاب. ليبيا. تونس ١٩٨٥م.

(٢) السابق ١٤٣، وانظر في تقسيم الجمل إلى هذين القسمين: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٣٨٢ وما بعدها.

وصفهم منهجاً تحليلياً «يهدف إلى فهم التركيب، بمعنى أنهم كانوا يتناولون الأبواب النحويّة باباً باباً فيدرسون باب الفاعل مثلاً دون أن يضعوه تحت عنوان الجملة الفعليّة، وذلك لأن الفاعل ليس من اللازم أن يكون في جملة فعليّة، فقد يكون الفاعل والجملة اسمية . . . ، ولذلك يقولون في تعريفه ما تقدّمه فعلٌ أو شبهه»[1]، ولكنهم، مع ذلك، فصّلوا القول في طبيعة العلائق بين الوظائف النحويّة وما يمثّلها من مبانٍ صرفية، سواء كانت مفردات أو جملاً، وهذا هو المحور الرئيس الذي تقوم عليه الجمل في العربية، إلّا أن ذلك جاء موزعاً على الأبواب النحويّة مما أدى إلى ضياع معالمه فلم يبرز بصورة واضحة جليّة.

أما عن إهمالهم الجملَ التي لا محلّ لها من الإعراب فذلك ناتج عن تصوّرهم لمعنى الوظيفة النحويّة، وتفريقهم بين الكلام من حيث هو كلام نحوي وبينه من حيث هو كلام فعليّ منطوق؛ إذ إن «الاستقلال التركيبيّ لا يعزل وجود ارتباط معنويّ، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد والجمل من النص تقوم على تسلسل معنويّ عام بحكم انتمائها إلى نفس المجال الدلالي، ولكن هذا الارتباط الدلالي ليس من الحتميّ أن يتشكل في ارتباط تركيبي نحوي»[2]، ومع ذلك فهم لم يهملوا هذه الجمل في دراساتهم التي لا يكون همُّها التركيز على المستوى النحوي وما يتضمنه من وظائف؛ كالذي نجده في كتب تفاسير القرآن الكريم وإعرابه.

ولعل هذا الأمر سيزداد وضوحاً إذا تحققنا من تصور النحاة العرب للوظيفة النحوية أو المعنى النحوي؛ لنتبيّن دلالة هذا المصطلح عندهم، وأهميّته في تأصيل الأصول العامة التي أقيم عليها علم النحو في العربية، مستأنسين بالنظر اللغوي الحديث في هذا المجال في محاولةٍ لاستجلاء الصورة، وتحديد المعنى الذي سنرتضيه في دراستنا خلال الفصول القادمة.

مفهوم الوظيفة النحويّة عند النحاة العرب:

يلاحظ الباحث في تراث النحاة أنّ مصنفاتهم تتضمّن نصوصاً قيّمة توضح بجلاء اهتداءهم لمفهوم الوظيفة النحويّة «إلا أن إدراكهم إياه لم يكن من التبلور بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قارّ»[3]، كما أنّ استخدامهم كلمة «المعنى» على إطلاقها دون تقييد بوصف أو غيره للتعبير عن مفهوم الوظيفة النحويّة أو المعنى النحوي ـ أدّى إلى عدم وضوح هذا المفهوم وإبرازه في صورة منفصلة قائمة بنفسها في تحليل مستقل للوظائف النحويّة في العربية؛ وذلك كقول الزجاجي، مثلاً، في سياق حديثه عن إعراب الأسماء: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة

---

(١) محمد حماسة عبداللطيف. في بناء الجملة العربية. . ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) عبدالسلام المسدّي، وعبدالهادي الطرابلسي. . الشرط في القرآن الكريم ١٣٦

(٣) السابق ١٤٠.

ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني»[1]، وكقول عبدالقاهر الجرجاني: «إذ كان قد عُلمَ أنّ الألفاظَ مُغْلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراضَ كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرجُ لها»[2]، ومعلوم أن المعنى الذي لا يتحقق إلا في التركيبْ هو المعنى النحوي، وأوضح من ذلك قول الجرجاني، أيضاً «وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثارَ المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق»[3].

فالنظم عند الجرجاني قائم على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها؛ إذ لا وجود لمعانٍ تظهر من خلال الترتيب والنظم إلا في داخل السياق، فالمعاني التي ترتَّب هي المعاني الوظيفية؛ لأنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها بعضها ببعض وترتبها حسب قواعدَ معلومةٍ، فلو استبدلنا بكلمة المعاني في نص الجرجاني السابق كلمة الوظائف لما اختلف القصد.

وهذا الأمر يُرَدُّ إلى سنن التأليف التي سار عليها نحاة العربية، وإلى طبيعة التفكير عندهم وطرق التحليل التي أقاموا عليها مؤلفاتهم؛ فهي تقوم على التفسير الكلّي الذي يجمع، عادةً، بين مستويات مختلفة من المعاني؛ إذ كثيراً ما يصاحب التحليل النحوي عندهم تفسير دلالي يعتمد المعنى المعجمي أو البعد الاجتماعي للتركيب المدروس[4]، ومع ذلك فإن استخراج النصوص التي تتضمن تصورهم للمعنى النحوي، ووضع بعضها بإزاء بعض يقدم لنا صورة واضحة تبيّن للدراسين أن إدراك النحاة العرب للمعنى النحوي أو الوظيفة النحويّة كان إدراكاً عميقاً، وأنهم كانوا على وعي بالفروق الدقيقة بين المعنى النحوي والمعاني الأخرى كالمعنى المعجمي أو الدلالي:

ـ فمنذ البدء يضع لنا سيبويه مقاييسَ نعتمدها في تقسيم الكلام منطلقين فيها من المعنى، وفي هذا التقسيم يتضح لنا أنّ سيبويه كان على وعيٍ تامٍّ بالفرق بين المعنى النحوي المرتبط

---

(١) الزجاجي. . الإيضاح في علل النحو ٦٩.

(٢) عبدالقاهر الجرجانيّ. . دلائل الإعجاز في علم المعاني ٢١. تحقيق السيد محمد رشيد رضا. مكتبة القاهرة. مصر ١٣٨١هـ ـ ١٩٦١م.

(٣) السابق ٣٥.

(٤) انظر على سبيل المثال: نهاد الموسى. . الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ٥٩ ـ ٨٥. مجلة حضارة الإسلام. دمشق ١٩٧٤م.

بوظيفة الكلمة في التركيب أو المرتبط بالمستوى النحوي الصَّرف، والمعنى المرتبط بمقدرة المتكلّم على التبليغ وبعمليّة التواصل بين المتكلّمين[1] إذ يقول: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً.

وأمّا المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأمّا المستقيم الكذب فقولك حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه؛ نحو قولك قد زيداً رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا.

وأمّا المحال الكذب فأن تقول سوف أشرب ماء البحر أمس»[2]، فمن هذا النص نلاحظ أن سيبويه يستخدم المصطلحين «حسن» و«قبيح» لوصف الكلام في المستوى النحوي التجريدي المتصل بالمعنى الوظيفي للكلمات، ويستخدم المصطلحات «مستقيم» و«محال» و«كذب» للتعبير عن المستوى المرتبط «بنجاعة المتكلم في التبليغ ضمن قواعد جماعته اللغوية»[3]، فالكلام قد يفيد أو قد يكون مفهوماً للمخاطب وإن خالف القاعدة اللغوية التي يجب أن يأتي عليها كما في (قد زيداً رأيت)؛ أي أننا، أحياناً، «نوَفّق في تبليغ المعلومات ضمن شكل قبيح»[4]، والذي يدل على إدراك سيبويه الفرقَ بين المستويين استخدامه مصطلح «مستقيم» مرتبطاً بعلم المخاطَب وقدرة المتكلم، وربطه بين مصطلحي «حسن» و«قبيح» والمواضع التي يحسن أو يقبح للكلمة أن تقع فيها[5].

فإذا عرفنا أن مفهوم الوظيفة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ«المنزلة التي يتبوؤها أي جزء من أجزاء الكلام

---

(١) انظر في ذلك: ميخائيل ج. كارتر. قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات ٢٢٣ ـ ٢٤٥. ترجمة محمد رشاد الحمزاوي. حوليّات الجامعة التونسية. ع٢٢. ١٩٨٣م.

(٢) سيبويه ١/ ٢٥ ـ ٢٦.

(٣) ميخائيل ج. كارتر. قراءة ألسنية للتراث اللغوي العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات ٢٢٤.

(٤) السابق ٢٣١.

(٥) انظر: المرجع السابق ٢٢٩ وما بعدها، إذ يورد نصوصاً لسيبويه يتضح فيها الربط بين المصطلحين المذكورين والموضع الذي تقع فيه الكلمة، كما في قوله: «لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم».

في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه»[1]، أدركنا أن استخدام سيبويه للمصطلحين «حسن» و«قبيح» وربطه بينهما وبين المواضع التي تقع فيها الكلمة كان يعكس وعيه على الفرق بين المستوى الوظيفي التجريدي للغة والمستوى الفعلي المستعمل للكلام، ويكاد هذا التمييز يطابق ما يذهب إليه علماء اللغة اليوم من ضرورة الفصل بين مستوى القواعد المجرّدة الذي يرتبط عادة بكفاءة المتكلم أو قدرته على فهم أو إنتاج الجمل الصحيحة في لغته، ومستوى الاستعمال اللغوي المرتبط بأداء المتكلم الفعلي. بل إن ما وضعه سيبويه من معايير لتقسيم الكلام وفقاً للمعنى يطابق، تماماً، الأسسَ التي وضعها عالم اللغة الأمريكي تشومسكي لتقسيم الكلام من حيث الصحة والخطأ[2].

لقد كان سيبويه مدركاً وجودَ مستويين متميزين في اللغة؛ مستوى النظام النحوي القائم على تجريد الوظائف اللغوية وتحديد العلاقات بينها دون تدخل من المتكلم، ومستوى الحدث اللغوي الذي قد يخرج على قواعد النظام النحوي ويتجاوزها. وكان مدركاً أن المعنى في المستوى الأول قد يختلف عنه في المستوى الثاني؛ لذلك نراه في مواضع مختلفة من كتابه يفسّر تركيباً مستعملاً في العربية بتركيب آخر ثم يتبعه بعبارة تكشف عن تفطّنه للفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ إذ يقول «وهذا تمثيل ولا يتكلم به»[3]، فهذه العبارة تكاد تشابه قول التحويليين بأن للغة بنيةً عميقةً تختلف عن البنية السطحية المنطوقة، وأن ما يقدّر أحياناً في البنية العميقة لا يستعمل في الكلام المنطوق.

ـ ونجد هذا التمييز بين التفسير النحوي والتفسير المعنوي عند ابن جنّي؛ إذ يلجأ، كعادته،

---

(١) عبدالسلام المسدّي، وعبدالهادي الطرابلسي. . الشرط في القرآن الكريم ١٣٣، وانظر: Bloomfield, Leonard. Language. P185

(٢) إذ يقول: «. . لا يمكن تشخيص مفهوم «القواعدية» بأنه كل ما «له معنى» أو كل ما «هو ذو مغزى» وفق أي مفهوم دلالي. فالجملتان (١) و(٢) لا معنى لهما، ولكن أي متكلم باللغة الانكليزية يعرف أن الجملة الأولى فقط هي قواعدية.

(١) الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة — Colorless green ideas sleep furiously

(٢) بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار — furi ously sleep ideas green colorless

تشومسكي. . البنى النحوية ١٩، وانظر أيضاً: مازن الوعر. علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية. المعرفة. دمشق. س/١٩. ع/٢٢٠ ـ ٢٢١. ١٩٨٠م. ٥ ـ ٥٥

(٣) من ذلك، مثلاً، تفسيره لصيغة التعجب في قولنا: ما أحسن عبدالله، إذ يقول إنه بمنزلة شيء أحسن عبدالله. ثم يتبعه بعبارة وهذا تمثيل ولا يتكلم به.

إلى خلق مناقشة مفترضة؛ يبيّن فيها الفرق بين الفاعل من حيث هو وظيفة نحويّة، وبينه من حيث هو فاعل في الحقيقة؛ إذ يقول: «اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى. وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متعال. وهذا كقولهم: يقول النحويون إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك؛ ألا ترانا نقول: ضُربَ زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به، وتقول: إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلاً، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلاً، ونقول أيضاً: قد قال الله عز وجل ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ﴾ فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشناعة قوله ـ عز وجل ـ ﴿لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ وما يجري هذا المجرى.

ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لاسيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو؛ ألا ترى أنه لو عرف **أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء**، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال»[1].

ويقول في موضع آخر مفرِّقاً بين تفسير المعنى (ما يتصل بالحدث اللغوي) وتقدير الإعراب (ما يتصل بالنظام النحوي): «**وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب**؛ ألا ترى أن معنى قولهم: «أهلك والليلَ»: الحق أهلك وسابق الليل.. وسيبويه كثيراً ما يمثل في كتابه على المعنى فيتخيل من لا خبرة له: أنه قد جاء بتقدير الإعراب فيحمله في الإعراب عليه وهو لا يدري فيكون مخطئاً وعنده أنه مصيب، فإذا توزع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره»[2].

ـ ومن أهم الإشارات التي تدل على إدراك النحاة العرب الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي تقسيمهم الوظائف إلى عمدة وفضلة؛ فهذا التقسيم معتمد أساساً على نوع الوظيفة النحوية وعلى طبيعة عملها في الجملة من حيث علاقاتها بغيرها من الوظائف، ومن حيث دورها في تكوين جملة صحيحة بمقياس النظام النحوي لا الحدث اللغوي؛ إذ يقرر النظام أنه لا بد من وجود

---

(١) ابن جني.. الخصائص ١/ ٢٥٠.

(٢) ابن جني.. المنصف ١/ ١٣٠ ـ ١٣٢. ومثله قول ابن هشام في الجهة الثانية التي يدخل الاعتراض على العرب من جهتها: «أن يراعي المعرب **معنى صحيحاً**، ولا ينظر في صحته في **الصناعة**» انظر في الأمثلة على ذلك: مغني اللبيب ٢/ ٥٣٩. وقارن بين هذين النصّين وقول تشومسكي: «لذا أعتقد أنه لا مناص من القول أن **نظام** القواعد مستقل عن المعنى» تشومسكي.. البنى النحوية ٢٢.

العمدة في الجملة إن لم يكن لفظاً فتقديراً، أما الفضلة فوجودها غير واجب وقد يستغنى عنها، «وأما الحدث اللغوي ـ وهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي ـ فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنا السَّماءَ والأَرْضَ وَمَا بيْنهما لاعبين﴾ فإن العنصرين الأساسين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة (لاعبين) وإذا حذفت هذه الحال اختلت الجملة أيما اختلال في معناها رغم اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل وقد زاد فيها عنصر آخر هو المفعول به»[1]، قد أدرك النحاة هذه الحقيقة فحدّوا «الفضلة» اعتماداً على دورها في النظام النحوي، وبناء على وظيفتها فيه؛ إذ يقول الأشموني: «المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه سادّاً مسدّ عمدة؛ كضربي العبد مسيئاً، أو لتوقف المعنى عليه»[2]، فهو يحدد حالتين يجب فيهما ذكر الفضلة:

ـ الأولى تقع ضمن النظام النحوي والعلاقات التي تربط الوظائف فيه بعضها ببعض.
ـ الثانية تقع خارج النظام النحوي، وتعتمد على المعنى الدلالي للتركيب، كما مثلنا سابقاً.

ولكن الأصل فيها أنّ ذكرها وعدمه سواء من حيث النظام النحوي، ولعل تعريف الصبّان يكشف بوضوح عن إدراك النحاة العرب الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ إذ يقول في تعريف الفضلة: «ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي»[3]، فعبارته تشير إلى أنّ الكلام النحوي له قوانينه الخاصة، ونظامه المستقلّ الذي قد يعتمد أصولاً وضوابط في تحديد العلاقات بين مفرداته تخالف الأصول التي يُبْنى عليها الكلام الفعلي المنطوق.

ومن هذا المنطلق قسّم النحاة الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل ليس لها محل من الإعراب، فالأساس المعتَمَد في هذا التقسيم هو المعنى الوظيفي، أو الوظيفة النحوية للجملة؛ فكأننا حين نقول «جمل لها محل من الإعراب» نقصد الجمل التي لها وظائف نحوية، وحين نقول «جمل ليس لها محل من الإعراب» نقصد الجمل التي ليس وظائف نحوية، ولا ترتبط بما قبلها أو ما بعدها بعلاقات تركيبية، ولكن دورها يبرز عندما ننتقل من مستوى النظام النحوي إلى مستوى الحدث اللغوي؛ إذ يكون لها دور في توضيح المعنى المقصود من الكلام. وهذا التقسيم ناتج عن ملاحظة التراكيب وطبيعة البنى التي تتناوب في كل موضع منها، والنظر إليها على أنها «نسق منظوم على نحو مخصوص»[4]، يتميز كل عنصر فيه بالدور الذي يؤديه في التركيب بغَضّ

---

(١) محمد حماسة عبداللطيف.. في بناء الجملة العربية ٤٦.
(٢) الأشموني ٢/١٦٩.
(٣) السابق ٢/١٦٩.
(٣) نهاد الموسى.. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٢٥.

النـظر عن بنيتـه الصرفية، وهذا منهج حديث في التحليل يعرف بمنهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة، ويقوم أساساً على تجاوز ملحظ البنية، واعتبار الموقع ضابطاً في تحديد العناصر اللغوية الصالحة لأداء وظيفة نحوية ما[1]، لذلك كانت الجملة التي تنوب عن المفرد في موقع معين مؤهّلةً لأداء الوظيفة نفسها في ذلك الموقع، فهي، لذلك، لها محل من الإعراب هو نفس المحل الذي وقع فيه المفرد قبلها؛ لذلك يقول الرضيّ في هذا النوع من الجمل «واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها وقوعها موقع المفرد»[2].

فهذه نصوص من تراثنا اللغويّ نظن أنها وضعت أمامنا صورة واضحة لتصور النحاة العرب لمفهوم الوظيفة النحوية، وللفرق بين مستوى النظام النحوي ومستوى الحدث اللغوي؛ فالوظيفة النحوية، كما يراها نحاة العربية هي المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات، أو هي الدور الذي تؤديه الكلمة من خلال وجودها في موقع مخصوص يعبّر عن معنى ما تحدده العلاقات التي تربطه بغيره. ونحن نعلم أن النحاة لم يصرّحوا بهذا المفهوم تصريحاً مباشراً، ولم يصطلحوا عليه بمصطلح ثابت إلا أن ما أوردناه من نصوص يشير بوضوح إلى إدراكهم هذه الحقيقة، وصدورهم عنها في وصفهم الظاهرة النحوية، وتقعيد قواعدها.

---

(١) وفي اعتماد النحاة العرب إياه انظر: نهاد الموسى نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٢٥ ـ ٣٢.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/٩٣.

المبحث الثاني

الشروط الصرفية للوظائف النحويّة

ذكرنا في المبحث السابق أنّ النحاة العرب أدركوا معنى الوظيفة النحويّة، وفرّقوا، بناء على ذلك، بين مستوى النظام النحوي، ومستوى الحدث اللغوي. وأنّ القواعد التي وضعوها تمثل وصفاً لعناصر المستوى الأول (النحوي) والعلاقات التي تربط بينها، ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أنهم اقتصروا في وصفهم وتحليلهم للظاهرة اللغوية على هذا المستوى؛ فمصنفاتهم غنيّةٌ بتفسيرات دقيقة، تجاوزوا فيها المستوى النحوي إلى غيره من المستويات، سواء كان ذلك ضمن حدود اللغة أو خارج حدودها؛ كالذي نجده عند سيبويه؛ «ففي كتابه صور متوافرة من التحليل اللغوي الداخلي، وفي كتابه، كذلك، صور معجبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في التفاته إلى المعنى، وتنبهه إلى السياق وما يلابسه من الظروف، والمتغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموقف الخطاب»[1]، وهذا أمر لا يقتصر على سيبويه؛ بل نجده في معظم المؤلفات النحوية، ولكنّ موضوع بحثنا محدود بالمستوى النحوي، كما ذكرنا سابقاً، وفي هذا الفصل سنعرض للوظائف النحويّة من حيث الشروط الصرفية لكل واحدة منها.

عبّر نحاة العربية عن الوظائف النحويّة بما عُرف عندهم باسم الأبواب النحوية؛ فكل وظيفة نحوية لها باب مستقل تُعَرض فيه، إلّا أنّ الأبواب التي نجدها في كتب النحو القديمة لا تمثّل كلها وظائف نحوية؛ فبعضها يختص بوصف ظواهر عامة لا تختص بوظيفة معيّنة أو معنى نحويّ ثابت؛ كالذي نجده في باب الاشتغال وباب التنازع، وبعضها يختص بوصف العلاقات بين عناصر النظام النحوي كما في الأبواب التي تتناول حروف الجر، وعوامل نصب الفعل المضارع وجزمه[2]، أو تلك التي تفصّل القول في شروط إعمال المصدر أو اسم الفاعل.. الخ. ولكي يتّضح لنا الفرق

---

(١) نهاد الموسى.. الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه ٦٠. مجلة حضارة الإسلام. دمشق. ١٩٧٤م.

(٢) تعدّ عملية الربط بين عناصر التركيب التي تقوم بها هذه الحروف والأدوات وظيفة نحوية. إلا أننا سنرجىء الحديث عن مثل هذه الوظائف في فصل مستقل. وسنقتصر في حديثنا هنا على الوظائف النحوية للأسماء والأفعال.

بين الأنواع الثلاثة سنمثّل لكل نوع بباب معيّن ونلاحظ الفرق في وصف كل واحد منها:

ـ باب الحال: (وظائف نحويّة): يقول ابن مالك في تعريفها:

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصب مُفْهِمُ في حالٍ كفرداً أذهب

ـ باب الاشتغال: (ظواهر نحويّة): يقول ابن مالك في وصفها:

إنْ مُضْمَر اسم سابقٍ فعْلاً شَغَلْ عنه بنصب لفظه أو المحلْ
فالسابق انصبْهُ بفعلٍ أضْمرا حتْماً موافقٍ لما قد أظْهرا

ـ باب إعمال اسم الفاعل: (علاقات نحوية): يقول ابن مالك في شروط إعماله:

كفعْله اسمُ فاعلٍ في العمل إنْ كان عن مُضيِّه بمعزل
وولي استفهاماً أو حرف ندا و نفياً أو جا صفةً أو مُسندا

فنلاحظ أنّ المنهج المتّبع في تقديم كل باب يختلف في كل مرة؛ إذ يعتمد ذلك على طبيعة الباب النحوي وما يمثله، إن كان وظيفة أو ظاهرة أو علاقة تربط بين بعض عناصر النظام النحوي؛ ففي المثال الأول نلمس الحرص على وضع حدٍّ أو تعريف توصف فيه الوظيفة النحوية من حيث معناها (مفهم في حال)، وإعرابها (منتصب)، والبنية الصرفية الممثلة لها (وصف). أما المثال الثاني فالاتجاه واضح إلى وصف وضع معين قد يقع في بعض التراكيب عند تحقق شروطٍ نحوية محددة[1]، وفي المثال الثالث نلاحظ سرداً للشروط التي تؤهل اسم الفاعل للعمل، أي للارتباط بغيره بعلاقة نحوية معروفة في النظرية اللغوية عند العرب، وهي نظرية العامل التي تقوم على سبر العلاقات بين العناصر النحوية ووصفها انطلاقاً من علاقة تأثير العناصر بعضها في بعض.

---

(١) يتضح في مثل هذه الأبواب تفطّن النحاة العرب للفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي؛ إذ تقوم هذه الأبواب، عادة، على مراعاة الخصائص النحوية للمفردات المكوّنة للتركيب، ووضع أحكام وقواعد نحوية تعتمد تلك الخصائص، بغضّ النظر عن معانيها الدلالية؛ فباعتماد المعنى لا نحتاج إلى تقدير فعل ناصب للكتاب في قولنا «الكتاب قرأته»؛ إذ معروف أن الهاء في «قرأته» تعود عليه. ولكن التقدير ناتج عن اعتماد الخصائص النحوية للفعل (يتعدى إلى مفعول واحد)، يقول ابن يعيش في ذلك: «وذلك أن هذا الاسم، وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى، فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ؛ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره فاستوفى ما يقتضيه من التعدي، فلم يجز أن يتعدى إلى زيد (الحديث عن «زيداً ضربته»)؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد لا إلى مفعولين.. كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وذلك أن الظاهر والمضمر هنا غيران من وجهة اللفظ، وهذه صناعة لفظية، وفي اللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر «ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/ ٣٠ ـ ٣١.

ونحن في دراستنا في هذا الفصل سنقتصر على الأبواب النحوية من النوع الأول؛ إذ همُّنا أن نبيّن دور البنية الصرفية في تحديد الوظائف النحويّة، وفي وضع حدٍّ للباب النحوي المعبّر عنها. ويمكننا أن نلاحظ أنّ هذه الأبواب، كذلك، يمكن أن تنقسم إلى نوعين مَمَيَّزيْن:

ـ نوع يكون فيه ملحظ البنية الصرفية واضحاً بحيث يمثل محوراً أساسياً يقوم عليه حدُّ الباب النحوي؛ كباب المفعول المطلق، والحال، والتمييز. . الخ.

ـ ونوع آخر يتراجع فيه ملحظ البنية، فلا يكون الشرطُ الصرفيُّ فيه محدّداً بنوعٍ معيَّنٍ، بل يتّسعُ ليشمل أنواعاً مختلفة، وإن كانت في معظم الأحيان تندرج ضمن قسمٍ واحدٍ من أقسام الكلم؛ كباب المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل.

وتختلف طريقة النحاة في وضع حدِّ الباب النحوي اعتماداً على التقسيم السابق؛ إذ يبرز في النوع الأول من الحدود الجانب الصرفيُّ؛ حيث يمثّل ركناً أساسياً يقوم عليه الحدُّ، وأحياناً كثيرةً يتجاوز الأمرُ حدَّ الباب إلى مسائل نحويّة مختلفة يكون سببها الشرط الصرفيُّ للوظيفة النحويّة، كما سنرى في الفصلين القادمين. أما النوع الثاني من الأبواب النحوية فإن البنية الصرفية قد لا تكوّن عنصراً ثابتاً في الحدِّ الموضوع لوصفها، وقد يتضاءل دورها في مسائل الباب المختلفة، بحيث يبرز دور الملاحظ الأخرى كالموقع والدلالة.

وقد تميّز منهج العرب في وضع حدّ الباب النحوي بالتركيز على الأصول العامة للباب، واستخلاص خصائصه المميَّزة له من سائر الأبواب؛ كما في قولهم في تعريف المبتدأ «المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمستغنٍ به:

ـ فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو «وأن تصوموا خير لكم»، و«تسمع بالمعيدي خير من أن تراه».

ـ والعاري عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان.

ـ وغير الزائدة لإدخال نحو بحسبك درهم، و«هل من خالق غير الله».

ـ ومخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب.

ـ ورافعاً لمستغنٍ به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان، ونائبه نحو أمضروب العبدان، وخرج به نحو أقائم من قولك: أقائم أبوه زيد؛ فان مرفوعه غير مستغنٍ به.

ـ و(أو) في التعريف للتنويع لا للترديد؛ أي المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر»[1]، فكل صفة يوصف بها الباب تميّزه من غيره بأصل ثابت، وتُخْرج منه ما لا يشترك

---

(١) الأشموني ١/١٨٨ ـ ١٨٩.

معه في هذا الأصل، وكل أصل يعبّر عن قرينة مخصوصة تميّز الباب في مستوى معيّن كالمستوى الصرفي (البنية)، أو النحوي (الإعراب، الموقع، الوظيفة)، أو الدلالي (المعنى)، إلا أنّ ذلك لا يعني أن الباب النحويّ مبنيٌّ على تلك الأصول فقط، فلا يتحقق إلا بها؛ فكثيراً ما يخرج الباب عليها في استثناءات تذكر لاحقاً، «ومن نظر في ألفيّة ابن مالك عثر فيها على بعض الأبيات التي يشتمل صدرها على قاعدة أصلية، ويشتمل العجز على قاعدة فرعية مستثناة منها أو مستدركة عليها، مثل:

١ ـ ولا يكـون اسـم زمـان خبـرا ... عن جثّـةٍ وإن يفـد فأخـبـرا
٢ ـ ولا يجـوز الابـتـداء بالـنكـرة ... مالـم لم تفـد، كعـنـد زيد نَمـرة
٣ ـ ولا تُجـز حالاً من المضـاف له ... إلا إذا اقـتـضى المضـاف عمله»[1]

أمّـا منهجهم في تحديد الشروط الصرفية للوظائف النحويّة فقد تميّز بمميّزات اطّردت في معظم مؤلفاتهم، أهمها:

١ ـ ذكْرُ الأصل الصرفي الذي تقوم عليه الوظيفة في حدّ الباب النحوي[2].

٢ ـ اعتماد المعنى، في الغالب، عند تعليل الأصل الصرفي للوظيفة النحوية، وهذا أمر سنعود للتفصيل فيه لاحقاً. وأحياناً أخرى يتّكئون على التشابه بين الوظائف النحوية في تعليلهم، نحو قولهم في التمييز «فإن قيل: فلمَ وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنه يبين ما قبله، كما أن الحال يبين ما قبله، ولما أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة»[3]، كما أنهم قد يعتمدون التشابه في العمل (عمل العناصر بعضها في بعض) سبباً في اختصاص وظيفة ما ببنية صرفيّة معيّنة؛ فتمييز (كم) الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً لأنها محمولة على عدد ينصب ما بعده؛ نحو أحد عشر رجلاً، وتسع وخمسون امرأةً[4].

٣ ـ عدم الاقتصـار على ذكر الشروط الصرفيّة للوظيفة النحويّة؛ إذ قد يتجاوزون ذلك إلى ذكر الشروط الصرفيّة للعامل فيها أو لمتبوعها؛ كقول أبي بكر بن السرّاج في رفع الفاعل: «وتأملتُ جميعَ ذلك فوجدتُ الأشياءَ التي ترتفع بها الأسماءُ ارتفاع الفاعل ستّةَ أشياء: فعل متصرف، وفعل غير متصرف، واسم الفاعل، والصفة المشبهة باسم الفاعل، والمصدر، والأسماء التي

---

(١) تمام حسان. . الأصول ١٤٦.

(٢) انظر تعريف الحال والمبتدأ فيما سبق مثالاً على ذلك.

(٣) الأنباري. . أسرار العربية ١٩٩ ـ ٢٠٠.

(٤) انظر: السابق ٢١٦.

سموا فيها الفعل في الأمر والنهي»[1]، وكاشتراطهم التعريف لصاحب الحال، والتنكير للمضاف إضافةً معنويّة، وكاشتراطهم للجملة المؤكدة بالحال بعدها أن تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين، كما في قوله[2]:

أنا ابْنُ دَارَةَ معروفاً بها نَسَبي وهَلْ بدارَةَ يا لَلنّاس منْ عَارِ

٤ ـ اتّباع طريقة الاستبدال بين الأبنية؛ لحصر جميع الأنواع الصالحة للتعبير عن الوظيفة النحوية المدروسة، فإذا قبلت البنية موقعاً معيناً (وظيفة معينة) انضمت إلى قائمة الأبنية المعبّرة عن تلك الوظيفة[3]، وسنحاول، الآن، أن نعرض للوظائف النحويّة في اللغة العربية من خلال الشروط الصرفيّة لها، متخذين أقسام الكلم وحداتٍ صرفيةً عامة ننطلق منها إلى أصناف أكثر تحديداً وحصراً.

أولاً ـ الاسم:

تقوم الأسماء في اللغة العربية بالتعبير عن معظم الوظائف النحويّة فيها، فهي الوحدات الصرفية التي تتعاورها المعاني، على حدّ تعبير القدماء، وما المعاني هنا إلا المعاني النحويّة[4]، إلّا أنّ بعض الوظائف النحويّة لا يشترط في البنية المعبّرة عنها إلا أن تكون اسماً دون تحديد صرفيّ آخر، وبعضها يشترط في الاسم المعبّر عنها شروطاً صرفيّة أخرى تضيّق دائرته وتحصره في صنف محدّد كأن يكون جامداً أو مشتقاً، نكرة أو معرفة، مذكراً أو مؤنثاً. ويرتبط هذا الأمر، عادةً، بدلالة الوظيفة النحويّة؛ فمن الوظائف التي لا يشترط فيها إلا أن تكون اسماً دون أن تقيّد بقيد صرفيّ آخرَ وظيفة الفاعل، ونائبه، والمفعول به، والمفعول معه؛ إذ يقولون في تعريف الفاعل، مثلاً، «كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء»[5]. وهذا الأمر ملحوظٌ أيضاً في «المُسْتَثْنى»؛ إذْ يصحُّ أن يقعَ الاستثناءُ على أيِّ صنف من أصناف الاسم؛ جامدًا كان أو مشْتقاً، معرفةً أو نكرةً، ظاهراً أو مضْمراً أو اسمَ إشارةٍ أو اسماً موصولاً.. الخ. وقد يتّسع الشرط الصرفيّ للباب النحويّ فيتجاوز الاسم إلى غيره كالفعل

---

(١) أبو بكر بن السراج. الأصول في النحو ١/٧٥.

(٢) البيت لسالم بن دارة اليربوعي من قصيدة يهجو بها فزارة، انظر: الأشموني ٢/١٨٥.

(٣) أشرنا إلى هذه النقطة في المبحث السابق وربطنا بينها وبين منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة، انظر: المبحث السابق من هذا الفصل.

(٤) انظر في استخدام القدماء كلمة المعنى للتعبير عن الوظيفة النحوية ص١٤٣ من المبحث السابق.

(٥) ابن يعيش. شرح المفصل ١/٧٤.

والجملة؛ كما هو الحال في التوكيد اللفظي الذي يصحّ في الأسماء والأفعال والحروف والجمل[1].

أما الوظائف التي يبرز فيها الملحظ الصرفيُّ، مكوّناً أصلاً رئيساً ينبني عليه فهمنا لدور الوظيفة في التركيب، ومعناها في الكلام، فإننا سنعرض لها من خلال الشرط الصرفيِّ فيها، محاولين أن نربط بينه وبين المعنى الذي تؤديه الوظيفة، وسيكون ذلك من خلال التقسيم التالي[2]:

١ ـ الجمود والاشتقاق:

يُعَدُّ الجمودُ والاشتقاقُ من أبرز الملاحظ الصرفيّةِ وأكثرها وضوحاً في تحديدِ بعض الوظائف النحويّة، والتمييز بينها؛ إذ يُلتَفَتُ إليهما، ويعوّل عليهما في ترجيح وظيفة نحويّة على أختها إذا تشابهتا في المعنى فكأنهما يكوّنان مُقابلَيْن صرفيَّيْن يضعان الوظائفَ النحويّةَ بعضها في مقابل بعض؛ فالحال في مقابل التمييز، والصفة في مقابل عطف البيان، وهكذا.

فمن أهم الوظائف التي يشترط فيها الجمود:

ـ التمييز:

إذ الأصل في التمييز أن يكون جامداً؛ لأنه مبَيّنٌ للذواتِ[3]، فاشتراط الجمود فيه معتمدٌ على حقيقة ما يبيّنه؛ أي المتبوع؛ فلمّا كان المتبوع جامداً كان التابع الذي يبيّن حقيقته جامداً أيضاً وذلك كما في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِين كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُم كُفَّار فَلَن يُقْبَل مِن أَحَدِهِمْ مِلْء الأَرْضِ ذَهَباً**﴾[4]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿**فَكُلي واشْرَبِي وقَرِّي عَيْناً**﴾[5]، فرفْعُ الإبهام عن الذات لا يكون بالمشتق؛ لأن المشتقات لا تدل على الذات وإنما تدل على صفةٍ طارئةٍ أو أمرٍ عرضيٍّ فيها.

ـ عطف البيان:

فهو تابعٌ يخالف متبوعه في اللفظ ويوافقه في المعنى المقصود منه الذات؛ فالمراد منه توضيح الذات أو تخصيصها ببيان حقيقتها «بلفظٍ يدلّ عليها مباشرةً وهو عينُ معناها، فهو بمنزلة التفسير

---

(١) انظر: الأشموني ٣/ ٨٠.

(٢) سيقتصر الحديث، هنا، على الأصول، ولن يمتدّ إلى الاستثناءات على الشرط الصرفيّ الرئيس للباب النحويّ.

(٣) انظر: الأشموني ٢/ ٢٠٣.

(٤) آل عمران/ ٩١.

(٥) مريم/ ٢٦.

للأول باسمٍ آخرَ مرادفٍ له»[1]، لذلك لا يتحقّق التفسير لحقيقة الذات إلا بالجامد، ، غالباً، كما في قوله[2]:

أقْسَمَ بالله أبُو حفص عُمَر

ـ المفعول المطلق:

لا يكون المفعول المطلق، في الأصل، إلا مصدراً؛ لأن الغرضَ منه هو توكيد فعله أو بيان نوعه أو عدده، وهذه الأمور، التي يؤتى بالمفعول المطلق لتوكيدها أو بيانها، ترتبط بالمعنى المجرّد للفعل؛ فالفعل يدلّ، في التركيب، على أمرين: الحدث، وزمان وقوعه. وتأكيد الفعل يعني تأكيد معنى الحدث فيه؛ وهو المعنى العقليّ المجرّد الذي لا يعبّر عنه إلا بالمصدر؛ وذلك كما في قوله: ﴿**ويُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَواتِ أنْ تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيماً**﴾[3]. فـ«ميلاً» مصدرٌ جيء به ليؤكد فعل الميل، وتأكيد فعل الحدث يكون بلفظٍ يعبّر عنه، وهذا لا يتحقق إلا بلفظ المصدر.

ـ المفعول لأجله:

لا يكون المفعول لأجله، أيضاً، إلّا مصدراً «لأنه علةٌ وسببٌ لوقوع الفعل وداعٍ له، والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً»[4]، إلّا أنّه يشترط فيه أن يكون بلفظٍ مخالفٍ لفعله؛ إذ لو اتفق مع فعله في اللفظ لانتقل من وظيفة التعليل إلى وظيفة التوكيد لمعنى الحدث في الفعل التي يقوم بها المفعول المطلق، كما ذكرنا ذلك قبل قليل.

أما الاشتقاق فإنّ أهمّ الوظائف النحويّة التي يكون شرطاً فيها:

ـ الحالة والصفة:

إذ الأصل فيهما أن يكون مشتقّتين؛ لأنّ الحال تبيّن هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث، فهي مبيّنةٌ للهيئات، وبيانُ الهيئة يتحقق بالمشتق في الغالب الأعم.

أمّا الصفة فإنّها توضّح الموصوف أو تخصّصه بأمرٍ طارىءٍ أو صفةٍ عرضيّةٍ فيه كالجمال، أو الذكاء، أو العلم، أو حسن الخلق.. الخ، وهذه من المدلولات التي يتحقق تعيينها بالمشتقات.

---

(١) عباس حسن.. النحو الوافي ٣/٥٤٢. دار المعارف ـ القاهرة. ط٤.

(٢) هذا بيت من الرجز، لأحد الأعراب، قاله في عمر بن الخطاب، رضي الله عنه انظر: شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك دار التراث. القاهرة. ط٢.

(٣) النساء/ ٢٧.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/٥٢.

٢ ـ التعريف والتنكير:

يشكّل التعريف والتنكير شرطين صرفيّين يتحدّدْ على أساسهما كثيرٌ من الوظائف النحويّة، فمن أهمّ الوظائف التي يشترط فيها التعريف:

ـ المبتدأ:

فالأصل في المبتدأ التعريف «لأن المبتدأ مُخْبَرٌ عنه، والإخبار عمّا لا يعرف لا فائدة منه»[١]، لذلك لا يبتدأ بالنكرة إلا بمسوّغٍ يقرّبها من المعرفة فيخصصها بوصفٍ أو غيره، يقول ابن مالك في ذلك[٢]:

ولا يجوزُ الابتدا بالنكرة ما لم تُفدْ كعندَ زيدٍ نَمرة

ـ عطف البيان:

واشترط التعريف فيه مرتبطٌ بمتبوعه؛ إذ لا يكون تابعاً إلّا في المعارف[٣] بل إنّهم يشترطون، أحياناً، تعريفاً خاصاً في بعض الأبواب؛ كاشتراطهم تعريف اللام الجنسيّة في نعت الإشارة و«أيّ» في النداء، وكذلك في فاعليْ «نعْم وبئْس» ويزاد عليه المضاف إلى المعرّف باللام الجنسيّة[٤].

أمّا التنكير فإنّ أهمّ الأبواب النحويّة التي يشترط فيها ذلك هي:

ـ اسم «لا» النافية للجنس:

فهذه لا يكون اسمها إلّا نكرة «من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً، فلا يكون بعدها معينٌ، فهي نظيرة «رُبَّ» و«كم» في الاختصاص بالنكرة»[٥].

ـ الحال والتمييز:

فالأصل في الحال أن تكون نكرةً؛ لأنّها كالصفة للفعل، فإذا قلنا: «جاء ماشياً» دلّ «ماشياً» على نوع المجيء، فالحال تقيّد الحدث، الذي هو أحد مدلولي الفعل، بوصفٍ معيّن، لذلك أسماها سيبويه «نعتاً للفعل»[٦]، كما أنّها «زيادةٌ في الخبر والفائدة، وإنما تفيد السائل والمحدّث غير ما يعرف، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعرفة وفرقاً بينه وبين غيره، **والفرق بين الحال وبين الصفة** تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر، وإن

---

(١) الأنباري.. أسرار العربية ٦٩، وانظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ١/٨٥.

(٢) وانظر في مسوّغات الابتداء بالنكرة: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٦٧ وما بعدها.

(٣) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/٧٢.

(٤) انظر: ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٥٧٥.

(٥) ابن يعيش.. شرح المفصل ٢/١٠٣.

(٦) انظر: الأنباري.. أسرار العربيّة ١٩٣.

لم يكن للاسم مشاركٌ في لفظه؛ ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد القائم، فأنت لا تقول ذلك إلا وفي الناس رجلٌ آخر اسمه زيد وهو غير قائم، ففصلت بالقائم بينه وبين من له هذا الاسم وليس بقائم، وتقول: مررت بالفرزدق قائماً، وإن لم يكن أحد اسمه الفرزدق غيره، فقولك: قائماً إنما ضممت به إلى الإخبار بالمرور خبراً آخر متصلاً به مفيداً»[1].

وكذلك التمييز لما شابه الحال في أنّه مبيّنٌ ما قبله جاء نكرةً، كما أنه رافعٌ إبهام متبوعه، وهذا «يحصل بالنكرة وهي أصل، فلو عرّف وقع التعريف ضايعاً»[2].

٣ ـ الإفراد والتثنية والجمع:

يُعَدّ «الإفراد والتثنية والجمع» من الملامح الصرفيّة المهمّة التي يجب أن تُؤخذ بالاعتبار عند اختيار البنية الصرفيّة لبعض الوظائف النحويّة، إلّا أنّ هذا الملحظ لا يرقى إلى درجة الملحظين الصرفيّين السابقين في تحديد نوع البنية الصرفيّة للوظيفة النحويّة؛ لأنّه لا يكوّن شرطاً صرفياً رئيساً للباب النحوي؛ لأنّ معظم الوظائف النحويّة يجوز في البنية الصرفيّة المعبّرة عنها أن تُفرد وتُثنّى وتُجمع. إلّا أنّ أهميته تبرز بوضوح اعتماداً على مراعاة العلائق بين المفردات في التركيب، وعلى ملاحظة الروابط النحويّة والدلاليّة بينها؛ لذلك يظهر دور هذا الملحظ الصرفيّ في الوظائف النحويّة التي ترتبط بوظائف نحويّة أخرى؛ كالخبر وضمير الفصل اللذين يعتمد إفرادهما وتثنيتهما وجمعهما على نوع البنية الصرفيّة للمبتدأ، وكالصفة التي يشترط فيها أن تتبع الموصوف في الإفراد وما يتبعه، إلّا إذا كانت عاملة في سببيّه فإنها، حينئذ، تعامل معاملة الفعل «أي ينظر إلى فاعله، فإن كان الفاعل مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد السببي كما أفرد الفعل»[3].

ولكن يبقى هذا الملحظ شرطاً صرفياً رئيساً في بعض الوظائف النحويّة، فتتحدد البنية الصرفيّة لمثل هذه الوظائف اعتماداً على هذا الشرط؛ فمن أهم الوظائف النحويّة التي تتشكّل البنية الصرفيّة فيها اعتماداً على ملحظ الإفراد التثنية والجمع:

ـ التمييز:

إذ تتحدّد بنية التمييز من حيثُ الإفراد وتابعيْه بناء على نوع العامل فيه:

* فإذا كان العامل فيه فعلاً أو ما في معنى الفعل من المشتقّات جاز فيه الإفراد؛ كما في قوله تعالى: ﴿**فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عن شَيْء منه نَفْساً فَكُلُوه هَنِيئاً مَرِيئاً**﴾[4]، والجمع كما في قوله تعالى

(١) ابن السرّاج.. الأصول في النحو ١/٢١٤. والجملة التي تحتها خطّ وردت هكذا في الأصل.

(٢) الرضيّ.. شرح الكافية ١/٢٢٣.

(٣) الرضيّ.. شرح الكافية ١/٣٠٨.

(٤) النساء/ ٤.

أيضاً: ﴿قُل هلْ نُنبِّئكُم بالأخسرين أعْمالاً﴾[1].

* أمّا تمييز «كم» الاستفهاميّة فإنه لا يكون إلا مفرداً؛ لا تجوز تثنيته أو جمعه؛ لأن «كم» للتكثير «والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النّكرة لا في المعرفة؛ لأن المعرفة تدل على شيء مختص، فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير»[2].

* وكذلك تمييز العدد لا يكون إلا مفرداً لا تصح تثنيته أو جمعه بخلاف مميّز أفعل التفضيل الذي يجوز فيه الإفراد والجمع، والفرق بينهما «أنك إذا قلت: زيدٌ أفره الناس عبداً فإنما تعني عبداً واحداً، وإذا قلت عبيداً فإنما تعني جماعة، فلولا جمع المفسّر لما عرف مرادك ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ ننبئكم بالأخسرين أعْمالاً﴾ جمع المميز للايذان بأن خسرانه إنما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة، وأما إذا قلت عندي خمسة عشر عبداً فالعدة معلومة من العدد ولم يبق إلا بيانُ الجنس فأغنى فيه الواحد عن الجمع»[3].

ـ المضاف إذا كان «أفعل» التفضيل:

إذ تتحـدد بنية أفعل التفضيل من حيث الإفراد والتثنية والجمع حسب بنية ما يضاف إليه، وحسب اتصاله بـ(ال) التعريف أو تجرّده منها:

* فإذا أضيف إلى نكرة أو جرّد من (ال) والإضافة أُلْزِمَ الإفراد والتذكير.

* وإذا دخلت عليه (ال) التعريف وجب أن يطابق ما قبله من مبتدأ أو موصوف في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث.

* أما إذا أضيف إلى معرفة فإنّ إفراده وتثنيته وجمعه معتمدٌ على المعنى المراد:

ـ فإذا قُصدَ أنّه زائد على المضاف إليهم في الصفة التي هو وهم فيها شركاء جاز فيه أن يطابق ما قبله وألا يطابقه.

ـ وإذا لم يقْصَد به التفضيل على ما أضيف إليه وجب فيه أن يطابق ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث. وقد اجتمع المعنيان في قوله ﷺ: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقـربكم منّي مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون، ألا أخبركم بأبغضكم إليّ وأبعدكم منّي مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون»[4].

---

(١) الكهف/ ١٨.

(٢) الأنباري.. أسرار العربية ٢١٧.

(٣) ابن يعيش.. شرح المفصل ٦/ ٢١، ويلاحظ، هنا، أنّ البنية لها دور في تحديد المعنى المقصود مم الكلام.

(٤) انظر: ابن يعيش.. شرح المفصل ٣/ ٥.

ـ ضمير الشأن:

فهذا الضمير ملازمٌ للإفراد «فلا يثنى ولا يجمع، وإن فسر بحديثين وأحاديث»[1].

٤ ـ التذكير والتأنيث:

يشابه هذا الملحظُ الصرفيّ السابق في أن معظم الوظائف النحويّة يجوز في البنية الصرفيّة المعبرة عنها أن تذكّر وأن تؤنّث، وفي أنّ دوره يبرز في الوظائف التي يراعى فيها نوع البنية الصرفيّة لوظائف نحويّة أخرى ترتبط بها نحوياً ودلالياً؛ كالخبر والصفة والحال.. وقد أشرنا إلى بعض هذه الوظائف في النقطة السابقة، والتكرار فضول.

ثانياً ـ الفعل:

تعدّ الوظائف التي يؤديها الفعل في التركيب قليلةً إذا ما قورنت بتلك التي تُؤدى بوساطة الاسم، إلّا أنّ ذلك لا يقلّل من أهميته وأهميّة الوظائف التي يعبّر عنها؛ فيكفي أن يكون الفعل هو العنصر الرئيس الثاني في الجملة الفعليّة في العربيّة؛ إذ يقوم الفعل بوظيفة المسند فيها، ولولا الفعل لما اكتملت بنية هذه الجملة؛ فإسناد معنى الحدث إلى فاعله في زمن معيّنٍ هو الدور الذي يؤديه الفعل في التركيب فهو يعبّر عن معانٍ نحويّة ودلاليّة مخصوصة يعجز الاسم بأصنافه أن يعبّر عنها.

ويضاف إلى ذلك أنّ الفعل هو البنية الصرفيّة التي يعبّر بها عن وظيفةٍ نحويّةٍ مهمّةٍ؛ وهي وظيفة «الشرط» التي تكون بأدوات مخصوصة «تدخل على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيّرهما كالجملة؛ نحو قولك: إنْ تأتني آتك، والأصل تأتيني آتيك، فلما دخلت (إن) عقدت إحداهما بالأخرى، حتى لو قلت: إن تأتني، وسكت لا يكون كلاماً حتى تأتي بالجملة الأخرى»[2].

فالجملتان اللتان تدخل عليهما أدوات الشرط يشترط فيهما أن تكونا فعليّتين[3]، «وإنما وجب أن تكون الجملتان فعليّتين من قبل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد، والأسماء ثابتةٌ موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها»[4].

---

(١) ابن هشام.. مغني اللبيب ٢/٤٩١.

(٢) ابن يعيش.. شرح المفصل ٨/١٥٦.

(٣) قد يكون الفعلان فيهما مضارعين أو ماضيين. أو أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً.

(٤) ابن يعيش.. شرح المفصل ٨/١٥٧. وقد خالف بعض المحدثين القدامى في ذلك فأجاز أن تكون جملة الشرط والجواب اسميتين: أنظر: عبدالسلام المسدي. ومحمد الهادي الطرابلسي.. الشرط في القرآن الكريم ٢٧ وما بعدها.

ومن الوظائف النحويّة التي يؤديها الفعل دون الاسم وظيفة الخبر في أفعال المقاربة؛ إذ لا يكون إلا بالفعل المضارع؛ لأن الغرض من الخبر في هذا الباب «إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به فإذا قلت كدت أفعل كأنك قلت مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه ولست بمنزلة من لم يتعاطه بل قربت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلا مواقعته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم»[1].

فهذه هي أهم الوظائف التي يؤديها الفعل في التراكيب النحويّة في اللغة العربية، أما الحروف فسنعرض للوظائف التي تؤديها في فصل لاحق إن شاء الله تعالى.

---

(١) ابن يعيش.. شرح المفصل ١٣/٧. وانظر: سيبويه ١٥٩/٣. والمبرد.. المقتضب ٧٥/٣، والأشموني ٢٥٨/١ـ ٢٥٩.

obeikandl.com